عبد كناعنة *

"العقدة": لبنان في النظرة الإسرائيلية

مقدمة

يعتبر لبنان في الذاكرة الجمعية الإسرائيلية عقدة لم يتم التغلب عليها حتى هذه اللحظة. فمن جهة يعتبر الإسرائيليون أن لبنان يملك كافة الإمكانيات ليكون دولة حليفة لإسرائيل في المنطقة تحت ظل نظرية تحالف الأقليات التي حاول بعض المنظرين الإسرائيليين واللبنانيين التأكيد عليها في بحر من القومية العربية والأغلبية المسلمة (السنية – بحسب وجهة النظر الطائفية بامتياز لمنظري هذه الفكرة).

وقد حاولت الحركة الصهيونية، قبل قيام الدولة بالتواصل مع بعض القيادات والزعامات التقليدية اللبنانية (من مختلف الطوائف) من أجل مد جسور التعاون المستقبلي والتحالف أو على أقل تقدير تلافي جبهة إضافية للمواجهة مع المحيط العربي.

بقي هذا التعاون الذي قلل من شأنه الباحث والخبير الإسرائيلي المتخصص بالشؤون اللبنانية إيال زيسر، بقي ساكنًا وتحت الرادار بنسبة كبير إلى الفترة التي اشتعلت بها الحرب الأهلية اللبنانية (وهي للحقيقة ليست فقط حربًا أهلية لبنانية لكنها مزيج من الحروب الأهلية والإقليمية والدولية على أراضٍ لبنانية)، الأمر الذي سرع تلاقي مصالح بين قوى اليمين اللبناني متمثلة في الأساس في تلك الفترة بحزب الكتائب اللبنانية ولاحقًا بالمظلة العسكرية الجامعة لقوى اليمين اللبناني وقوى المحافظة على الوضع

* الكاتب باحث ومحاضر في قسم تاريخ الشرق الأوسط وأفريقيا في جامعة تل أبيب.

بالإضافة إلى الموارنة، كانت هناك أيضًا اتصالات مع شخصيات من القيادات الطائفية السنية في لبنان، بما في ذلك رياض الصلح، الذي شغل منصب رئيس وزراء لبنان الأول بعد الاستقلال، كذلك تواصلت الحركة الصهيونية مع بعض القيادات الشيعية التقليدية في جنوب لبنان مثل أحمد الأسعد، وكذلك مع عناصر درزية.

القائم، وهي «القوات اللبنانية» بقيادة بشير جميّل وبين إسرائيل التي واجهت عمليات عسكرية من الفصائل الفلسطينية المختلفة ازدادت وتيرتها بشكل خاص بعد انتقال المقر العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الفلسطينية الأخرى من الأردن إلى لبنان بعد الأحداث التي اصطلح على تسميتها «أيلول الأسود».

من جهة أخرى، لاقى الجيش الإسرائيلي في لبنان الكثير من العذاب والخسائر على مدار عقود وبشكل خاص منذ الاجتياح الإسرائيلي في حزيران من العام ١٩٨٢، حيث وصل الجيش الإسرائيلي إلى بيروت وحاصر المنظمات الفلسطينية في بيروت الغربية حتى اضطر الفلسطينيون إلى مغادرة لبنان بعد الحصول على ضمانات أميركية ودولية. لكن خروج الفصائل الفلسطينية لم يكن إلا بداية مرحلة جديدة في العلاقات الإسرائيلية اللبنانية حيث ظهر على الساحة اللبنانية وخصوصًا في الجنوب اللبناني نوع جديد من المقاومة، بدأت بمقاومة وطنية لبنانية دشنتها مجموعة من الأحزاب العلمانية، اليسارية والوطنية وصولًا إلى نشوء حركة جديدة تحت اسم حزب الله في لبنان ستقود عمليات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي حتى خروج الجيش الإسرائيلي في العام ٢٠٠٠. لكن هذا الخروج لم يكن نهاية مطاف المعاناة الإسرائيلية في لبنان فقد استمر توازن الرعب بين إسرائيل ولبنان متمثلًا بحزب الله حتى اللحظة مرورًا بحرب لبنان الثانية (بالتسمية الإسرائيلية) وحرب تموز (بالتسمية اللبنانية).

في هذا المقال سوف أضيء بشكل سريع على منعطفات تاريخية أساسية في العلاقة الإسرائيلية اللبنانية منذ بداية نشوء هذه العلاقة وحتى الاتفاق الأخير الذي حصل بشكل غير مباشر بين الحكومتين الإسرائيلية واللبنانية حول ترسيم الحدود البحرية والحقول الغازية لكل بلد، وكيف تنعكس هذه الاتفاقية من خلال مرآة التقديرات الجيوسياسية في إسرائيل حول الوضع اللبناني بشكل عام وحول حزب الله بشكل خاص.

العلاقة بين لبنان وإسرائيل والفلسطينيين حتى اندلاع الحرب

حافظت إسرائيل ونخب لبنانية على علاقات بينهما لسنوات عديدة، على الرغم من حقيقة عدم وجود علاقات دبلوماسية بينهما. بدأت الاتصالات الأولى قبل إقامة إسرائيل بسنوات عديدة، خلال الفترة العثمانية، كتحالف أقليات بادر إليه إلياهو إيلات مع الموارنة. كانت لدى بعض القادة الموارنة مدرسة فكرية رأت بالتعاون مع الصهاينة وفي المستقبل مع إسرائيل أساسًا للحفاظ على الهوية المسيحية المارونية في لبنان. من هؤلاء البطريرك أنطوان عريضة ورئيس أساقفة بيروت إغناطيوس مبارك. حتى خلال حرب العام ١٩٤٨، استمرت المفاوضات بين دولة إسرائيل الجديدة ومختلف الأطراف في لبنان. وكان من أبرز هؤلاء أشخاص من المعارضة الانفصالية المارونية، مثل إميل إدّة الذي شغل منصب رئيس لبنان تحت الانتداب الفرنسي، والمطران مبارك.

بالإضافة إلى الموارنة، كانت هناك أيضًا اتصالات مع شخصيات من القيادات الطائفية السنية في لبنان، بما في ذلك رياض الصلح، الذي شغل منصب رئيس وزراء لبنان الأول بعد الاستقلال، كذلك تواصلت الحركة الصهيونية مع بعض القيادات الشيعية التقليدية في جنوب لبنان مثل أحمد الأسعد، وكذلك مع عناصر درزية. وبما أن الطبيعة الإشكالية للعلاقة كانت تتطلب أن تتم سرًا، أقامت إسرائيل فرعًا دبلوماسيًا سريًا في باريس، بالضبط من أجل هذا التواصل. كذلك أقيمت

في جنوب لبنان، علاقات اقتصادية بين المزارعين والتجار الإسرائيليين واللبنانيين.

خلال السنوات الأولى من وجودها، استمرت إسرائيل في الحفاظ على العلاقات مع لبنان، لكنها كانت محدودة للغاية، بسبب إغلاق فرع وزارة الخارجية في باريس للأنشطة السرية في العالم العربي، ولأن لبنان كان كذلك، ليس على رأس جدول أعمال مؤسسات الأمن والشؤون الخارجية لدولة إسرائيل. حافظت إسرائيل على تدخلات محدودة فقط في لبنان حتى أواخر الستينيات، عندما بدأت في اتخاذ موقف أكثر نشاطًا. خصوصًا مع تطور عمل المنظمات الفلسطينية التي بدأت بالنشاط في منتصف الستينيات في جنوب لبنان وتطور نشاطها أكثر مع تلقي الأنظمة العربية ضربة قاصمة في حرب العام ١٩٦٧ حيث تحولت الصورة الثورية للفدائي الفلسطيني بمثابة الصورة الرومانسية للحركات الثورية العربية بشكل خاص وللتيارات الثورية العالمية بشكل عام.

بعد الهزيمة المدوية للدول العربية في حرب ١٩٦٧، قررت الفصائل الفلسطينية أن تأخذ مصيرها بيديها، وبدأت بالعمل كحركة مقاومة، ومن أجل النضال العسكري ضد اسرائيل. بدأت الساحة اللبنانية، التي كانت على مدى سنوات ساحة هادئة نسبيًا في الصراع العربي-الاسرائيلي، بالسخونة، وبدأت المنظمات الفلسطينية بالنشاط أيضًا على هذه الساحة. ويبدو أن الضغط المتواصل والتحقير الذي لحق بالفلسطينيين في لبنان بالإضافة إلى منعهم من الحصول على الجنسية أو حتى الاندماج الكريم في المجتمع اللبناني، أدت جميعها إلى ردة فعل خاصة من قبل المنظمات الفلسطينية. وكانت هذه المنظمات قد استطاعت لفترة أن تبقى على الحياد في دولة بدأت تتنازعها قوتان، الأولى مساندة للمقاومة الفلسطينية (وضمت بالأساس أحزاب اليسار وأحزابًا من الطوائف الاسلامية) في مقابل قوى رفض البيئة العربية المحيطة بلبنان، ضمت بالأساس قوى قومية لبنانية بقيادة مارونية.

أقامت قوى المقاومة الفلسطينية معسكراتها الأولى في منطقة العرقوب في جنوب شرق لبنان، والتي بدأ يُطلق عليها إسرائيليًا تسمية «فتح-لاند».[١] على الرغم من انضمام شباب لبنانيين منذ البداية، إلى المقاومة الفلسطينية فإن القوى اليمينية المسيحية لم تنظر بعين الرضى إلى التواجد العسكري الفلسطيني في لبنان، وشعرت بالتهديد على الكيان اللبناني وعلى استقرار النظام فيه. وقعت المواجهة الأولى بين الجيش اللبناني والمنظمات الفلسطينية في العام ١٩٦٩، وأدت إلى تدخل الرئيس المصري جمال عبد الناصر، من أجل التوقيع على «اتفاقية القاهرة» بين منظمة التحرير ولبنان. كانت هذه الاتفاقية عبارة عن الوثيقة الأولى التي أعترف بها لبنان بحق المقاومة الفلسطينية باستعمال الأراضي اللبنانية لمحاربة اسرائيل. واعترفت منظمة التحرير من جهتها من خلال هذه الوثيقة بسيادة الدولة اللبنانية على كافة أراضيها، وأخذت المنظمة على عاتقها حفظ الأمن وحل الإشكاليات الداخلية في المخيمات التي عاش بها عشرات الاف من اللاجئين الفلسطينيين.[٢]

ازداد التواجد العسكري الفلسطيني في لبنان، ومعه ازدادت التعقيدات، بعد أحداث أيلول في الأردن وطرد نظام الملك حسين بن طلال الفصائل المسلحة الفلسطينية ومنظمة التحرير. حيث إن جبهة المقاومة الفلسطينية لم تكن موحدة. وكانت داخلها فصائل مختلفة لم تخضع جميعها لأوامر ياسر عرفات، رئيس المنظمة ورئيس حركة فتح – الحركة الأكبر في المنظمة. دخلت الفصائل المختلفة في تحالفات مختلفة، ولم تستغنِ الحكومات والأنظمة العربية في سورية، العراق، ليبيا، الأردن وغيرها، عن استغلال المقاومة الفلسطينية وقيمتها الرمزية.[٣] لكن إحدى الميزات الأساسية التي صبغت التواجد الفلسطيني في لبنان هي العلاقة الخاصة بينهم وبين أبناء الطائفة الشيعية فيها بشكل عام وفي الجنوب بشكل خاص.

فتح أهالي جنوب لبنان بيوتهم وقراهم لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين المشردين من بيوتهم نتيجة الاحتلال والنكبة. على مدار السنوات التالية عانى الفلسطينيون والشيعة من تجاهل الدولة اللبنانية وإهمالها، الأمر الذي ولّد شعورًا بالكراهية والرفض تجاه الدولة اللبنانية وللهيمنة المارونية-السنية في تلك السنوات،[٤] التي شهدت اغترابًا عن الروح المؤسسة للنظام اللبناني المتمثلة بـ «سويسرا الشرق». هذا التضامن والتحالف عززه أيضًا انكشاف المجموعتين السكانيتين (الفلسطينيين والشيعة) لهجمات إسرائيل ضد المقاومة الفلسطينية وضد السكان اللبنانيين (الشيعة) دون تمييز، حيث تواجدت المقاومة الفلسطينية وبنت قواعدها في جنوب لبنان وحول بيروت حيث عاش الفلسطينيون والشيعة في أحياء

الفقر معًا في ضواحي بيروت، وقد تم تهجيرهم إليها نتيجة الهجمات الإسرائيلية المتواصلة على الجنوب ونتيجة الوضع المعيشي المزري هناك.[٥] حاولت إسرائيل في سبعينيات القرن العشرين، مع حليفها الضابط اللبناني سعد حداد، مؤسس «جيش لبنان الحر» (الميليشيا التي سميت في ما بعد بجيش لبنان الجنوبي)، تحويل هذه الميليشيا إلى قوة جاذبة للمتطوعين الشيعة من أجل العمل ضمنها وبغطاء إسرائيلي ضد المنظمات الفلسطينية، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل إلى حدّ كبير.[٦]

تحوّلت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ومعسكرات التدريب التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية وبقية فصائل المقاومة إلى نقاط تجهيز وتدريب للحركة الشيعية العسكرية الأولى، التي قامت بقيادة الإمام موسى الصدر، حركة المحرومين وذراعها العسكري «أمل – أفواج المقاومة اللبنانية».[٧] حيث بدأت حركة المحرومين بدايةً كحركة اصلاح اجتماعي، لكن في الواقع تحولت إلى الحركة السياسية الأولى التي تكونت قيادتها ومؤيدوها من الطائفة الشيعية. مع ذلك فإن هذه الحركة لم تكن دينية بالمعنى الشامل للكلمة حيث إنها لم تؤمن يومًا بوجوب فرض الشريعة الإسلامية على لبنان.

حاول الفلسطينيون -وبالأساس حركة فتح وعرفات- أن لا يدخلوا إلى دوامة الحرب الأهلية اللبنانية، حيث إن التجربة الأردنية من أحداث أيلول الأسود كانت لا تزال حاضرة بقوة في الذاكرة الفلسطينية،[٨] لكن المنظمات الفلسطينية الأكثر راديكالية مثل (الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية وغيرها) قادت الفلسطينيين وحركة المقاومة للمشاركة إلى جانب قوى اليسار اللبناني وقوى الحركة الوطنية،[٩] بهدف تحقيق تغيير ثوري في لبنان، وبالتالي في العالم العربي كله[١٠] كمقدمة لتحرير فلسطين.

خلال الحرب الأهلية اللبنانية التي تحولت إلى حرب الجميع ضد الجميع، تضررت أيضًا العلاقات الفلسطينية الشيعية. وصلت «أمل» التي تحولت إلى الحركة الأقوى في الطائفة الشيعية، واعتبرت نفسها ممثلة لمصالحها، في النهاية، إلى أقصى درجات التحمل، نتيجة الصراع الدائر بين المنظمات الفلسطينية وإسرائيل والهجمات الاسرائيلية الشرسة على الأهالي في الجنوب. على الرغم من قيام حركة «أمل» بدفع الضريبة الكلامية من حيث دعمها لروح وحركة المقاومة الفلسطينية – فإنها بدأت بالعمل ضد الفلسطينيين وضد منظمة التحرير.[١١]

حرب لبنان الأولى: حملة «سلامة الجليل»

أججت عمليات الكرّ والفرّ التي قامت بها الفصائل الفلسطينية على مدار سنوات السبعينيات لدى القيادة الإسرائيلية فكرة غزو لبنان ودحر المقاومة الفلسطينية إلى شمال نهر الليطاني بهدف تلافي القوة المدفعية الفلسطينية وتهديدها للحدود الشمالية لإسرائيل. لقد سبق الاجتياح الإسرائيلي الكبير للبنان في العام ١٩٨٢ عدة عمليات أكبرها عملية الليطاني في العام ١٩٧٨ حيث غزا فيها الجيش الإسرائيلي جنوب لبنان ووصل إلى نهر الليطاني لكنه لم ينجح في القضاء على التهديدات الفلسطينية بشكل كامل.

حدثت عملية الليطاني بعد مرور بضعة أشهر على حدوث الانقلاب في الخارطة السياسية الإسرائيلية حيث حقق اليمين الإسرائيلي بقيادة مناحيم بيغن الانتصار في الانتخابات البرلمانية (أيار ١٩٧٧) منهيًا سيطرة حزب العمل الإسرائيلي على الحياة السياسية في البلاد التي استمرت نحو ٣٠ عاما.

كانت عملية الليطاني، وعلى الرغم من تدميرها أكثر من ٢٥٠٠ منزل بالكامل وتضرر أكثر من ٥٢٠٠ منزل آخر ونزوح أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين واللبنانيين من مناطق الاجتياح، تحكمها عوامل عدّة منعت من توسعها بالشكل الذي سيحدث ٤ سنوات بعد ذلك في العام ١٩٨٢.[١٢] فقد توازى الاجتياح الإسرائيلي مع بداية العملية التفاوضية مع مصر (السادات) وبالتالي حاولت الحكومة الإسرائيلية منع «إحراج» مصر من خلال الإعلان عن أن العملية الإسرائيلية ستكون عملية محدودة. علمًا أن إسرائيل قررت وبالتعاون مع جنرال لبناني منشق عن الجيش اللبناني في ذلك الوقت هو سعد حداد احتلال شريط حدودي بعمق بين ٢ - ١٥ كم داخل الأراضي اللبنانية ووضع هذا الشريط تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي والميليشيا التابعة لسعد حداد. لم يوقف هذا الشريط الحدودي العمليات العسكرية الفلسطينية ضد الحدود الشمالية الإسرائيلية وضد الشريط الحدودي وقوات سعد حداد، بل بالعكس استمرت العمليات الفلسطينية (وعمليات قوى اليسار اللبناني) بشكل أقوى.

.. من العملية المسماة «عملية الليطاني» في العام ١٩٧٨. (أرشيفية)

في العام ١٩٨١، جرت الانتخابات الإسرائيلية مرة أخرى، وتفوق الليكود بقيادة مناحيم بيغن على حزب العمل بفارق بسيط، وشكّل هذه المرة حكومته مع أحزاب اليمين الإسرائيلي بدون الاستعانة بالمنفصلين «اليساريين» من أمثال عازر وايزمان وموشي ديّان الذين كانوا وزراء مهمين للأمن والخارجية في حكومة بيغن الأولى وشكلوا، إلى حد ما، عاملًا لاجمًا لقوى اليمين المتطرف داخل الحكومة. شكّل بيغن حكومة من ٦١ نائبًا (من أصل ١٢٠ نائب في البرلمان الإسرائيلي) وعيّن أريئيل شارون كوزير للأمن بالتوازي مع تولي رفائيل إيتان قيادة الجيش الإسرائيلي.

كان شارون عرّاب خطة إسرائيلية جاهزة منذ فترة لحل «المشكلة الفلسطينية» مرة وإلى الأبد من خلال اجتياح لبنان وتنصيب حكومة لبنانية صديقة لإسرائيل تكون تحت سيطرة «الكتائب اللبنانية» وبالخصوص تحت قيادة بشير الجميل وطرد الفصائل الفلسطينية من هناك إلى الأردن مرة أخرى وتحويل الأردن إلى «دولة فلسطينية» وبالتالي إنهاء القضية الفلسطينية بشكل تام.[١٣]

تم التجهيز لهذه الخطة الإسرائيلية بسيناريوهات عدّة، وكانت جاهزة للتنفيذ سنوات قبل الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، وكانت تنتظر توفر الشروط الملائمة لتفعيلها. وقد استغلت الحكومة الإسرائيلية حادثة محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن بتاريخ ٣ حزيران ١٩٨٢ على يد مجموعة أبو نضال غير المنضوية تحت منظمة التحرير الفلسطينية- وبالتالي ليست تحت إمرة ياسر عرفات أو أي من قادة المنظمة - من أجل بدء العملية التي سميت «سلامة الجليل»، والتي أعلن في البداية أن مداها هو ٤٠ كم من الحدود الإسرائيلية-اللبنانية لتتدحرج سريعًا وتصل إلى العاصمة اللبنانية بيروت، لتقوم القوات الإسرائيلية بتأمين انتخاب حليفها بشير الجميل رئيسًا للجمهورية اللبنانية خلفًا لإلياس سركيس الذي كانت ولايته على وشك الانتهاء.

الا أن بشير الجميل اغتيل خلال ثلاثة أسابيع بعد انتخابه وقبل تنصيبه الرسمي كرئيس للجمهورية، وبالتالي إنهار إلى حدّ كبير المشروع الإسرائيلي الذي أخذ بتلقي الضربات المتتالية على الرغم من استطاعته إجبار المقاومة الفلسطينية على مغادرة بيروت خلال شهر آب من العام نفسه، لكن المقاومة الوطنية اللبنانية أخذت دور التصدي للجيش الإسرائيلي والقيام بعمليات مقاومة أوقعت خسائر جدية بالجيش الإسرائيلي، الأمر الذي لم يتوقع الجانب الإسرائيلي حدوثه بهذا العنف وبهذه الكثافة، وبالتالي أدى الأمر إلى زيادة تململ الرأي العام الإسرائيلي ضد هذه الحرب وارتفاع موجة الحراك المعادية لها، ومن ثم الضغط على الحكومة الإسرائيلية للانسحاب من لبنان.

وهو الأمر الذي سيأخذ سنوات عدة أخرى للقيام به. حيث بدأ الانسحاب الإسرائيلي لاحقًا مخلفًا وراءه حلفاء الأمس وحربًا أهلية أعتى وأشد من تلك التي سبقت الاجتياح الإسرائيلي، حتى تمركزت القوات الإسرائيلية أخيرًا في العام ١٩٨٥ في ما سيسمى بالمفهوم الإسرائيلي «بالحزام الأمني» الذي سيشكل نحو ١٠٪ من مساحة لبنان وسيتم ضبطه من خلال السيطرة الإسرائيلية وقوات «جيش لبنان الجنوبي» التي سيقودها الجنرال أنطوان لحد الذي خلف سعد حداد على رأس هذه القوات بعد وفاة الأخير.

حرب لبنان الثانية (من دون الأولى)

في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين، كانت الطائفة الشيعية قد «نضجت» لظهور قوى جديدة وراديكالية على ساحتها. مرّت الطائفة الشيعية بصورة متسارعة عملية تمدن وهجرة من الأرياف إلى بيروت مع كل ما صاحب ذلك من: صدمة اجتماعية واقتصادية وتحلل الأطر التقليدية التي نظمت الحياة الاجتماعية للشيعة في قراهم. كذلك مرّ أبناء الطائفة بعملية تسييس من قبل أحزاب اليسار (الحزب الشيوعي، حزب البعث، الحزب السوري القومي-الاجتماعي ومنظمة العمل الشيوعي)، وكذلك منظمات المقاومة الفلسطينية في لبنان،[١٤] بالإضافة طبعًا إلى الحدثين الأهم اللذين صاغا إلى حدّ كبير الوعي السياسي لدى الشيعة في لبنان وهما: الاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان حتى بيروت، والثورة الإسلامية في إيران وإرسال وحدة تدريب وتنظيم من الحرس الثوري الإيراني إلى البقاع.[١٥]

مقابل حركة «أمل» التي أرادت جزءًا من «الكعكة الطائفية» في لبنان، ظهر حزب الله الذي قدم نفسه كتنظيم راديكالي معني بتغيير المبنى اللبناني الداخلي من جذوره. هذا الهدف عُبر عنه أيضًا بالاسم الرسمي لحزب الله في تلك الفترة – «حزب الله: الثورة الإسلامية في لبنان». أي أن هدف التنظيم هو التغيير الجذري للنظام السياسي في لبنان، وإقامة نظام إسلامي ثوري مشابه لذلك الذي أقيم في إيران في الفترة نفسها.

سبق ظهور حزب الله بشكل رسمي على الساحة اللبنانية مع نشر الرسالة المفتوحة في شباط ١٩٨٥، ظهور حركات ومنظمات صغيرة عدّة مثلت بدايات التيار الإسلامي الثوري لدى الشيعة اللبنانيين مثل: «الجهاد الإسلامي» ومنظمة «العدل الثوري» ومنظمات أخرى. وُلد حزب الله في نهاية الأمر كتنظيم جمع تحت سقفه مختلف هذه التنظيمات والحركات المختلفة.

قاد الحماس الثوري وجو الأزمة اللذان غطيا لبنان بشكل عام والطائفة الشيعية بشكل خاص في بداية الثمانينيات، مجموعة من الشباب المتحمس من خلفيات أيديولوجية مختلفة للاتحاد من أجل تحقيق تغيير جذري وعميق في واقعهم. شباب من أمثال عباس الموسوي وصبحي الطفيلي انضموا إلى التنظيم الجديد من حزب الدعوة الإسلامية،[١٦] حسن نصر الله، إبراهيم أمين السيد، نعيم القاسم، محمد يزبك وحسين الموسوي بالإضافة إلى آخرين أتوا من حركة أمل، عماد مغنية وأبو حسن خضر سلامة جاءوا من حركة فتح الفلسطينية وعبد الهادي حمادة من الحزب الشيوعي اللبناني.[١٧]

استطاع الحزب الجديد وبدعم سخي من الجمهورية الإسلامية في إيران بناء شبكة متكاملة من الدعم الاجتماعي والاقتصادي بالإضافة إلى العسكري للمواطنين اللبنانيين الشيعة الذين عاشوا على هوامش الدولة اللبنانية حتى ذلك الوقت في مناطقهم المختلفة وخصوصًا في البقاع اللبناني وفي الجنوب المحتل إسرائيليًا وأيضًا في الضاحية الجنوبية من بيروت حيث أصبحت الضاحية الجنوبية معقلًا مركزيًا للتنظيم الجديد، بعد أن قام الحزب بتصفية معارضيه أثناء الحرب الأهلية التي شهدت من بين ما شهدت حربًا داخلية بين حزب الله من جهة وحركة أمل من جهة أخرى على السيطرة على الطائفة الشيعية، وهي الحرب التي عرفت باسم «حرب الشقيقين» واستمرت بين الأعوام ١٩٨٨- ١٩٩٠ والتي خرج منها حزب الله متفوقًا على حركة أمل.

في هذه الأثناء، استمرت العمليات العسكرية ضد الجيش الإسرائيلي في لبنان من مختلف أحزاب المقاومة الوطنية اللبنانية، لكن حزب الله بشكل خاص أخذ بالبروز كالتحدي الأكبر للجيش الإسرائيلي ولجيش لبنان الجنوبي. خصوصًا بعد توقيع اتفاق الطائف في العام ١٩٨٩ وإنهاء الحرب الأهلية اللبنانية في العام ١٩٩٠، مع التوافق بين الأطراف المختلفة وبدعم من سورية على إبقاء حزب الله كالحركة الوحيدة التي لا يتم سحب سلاحها كونها حركة مقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وبالفعل، وبعد استنزاف متواصل

استمر عشر سنوات إضافية من العمليات العسكرية، اضطرت الحكومة الإسرائيلية المنتخبة بقيادة رئيس الأركان السابق، إيهود براك، إلى سحب قواتها من جنوب لبنان في أيار من العام ٢٠٠٠، وتفكيك جيش لبنان الجنوبي وسحب أفراده من الحزام المحتل في الجنوب اللبناني، وهو الأمر الذي اعتبره حزب الله انتصارًا كبيرًا لمقاومته، ما رفع من أسهم الحزب في أوساط الرأي العام اللبناني والعربي وحتى العالمي.

لكن «العقدة» اللبنانية لم تتوقف عن ملاحقة إسرائيل عند هذا الحدّ واستمرت لاحقًا أيضًا، خصوصًا أن الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من الجنوب اللبناني لم يغلق كافة الملفات العالقة مع الجار الشمالي، بل أبقت إسرائيل أحد الملفات الأكثر حرقة وهو ملف الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية بالإضافة إلى بعض الأراضي المتنازع عليها التي اعتبرها حزب الله سببًا كافيًا لعدم نزع سلاحه على اعتبار أن موجبات المقاومة لم تنته مع الانسحاب الإسرائيلي.

في العام ٢٠٠١ جرت انتخابات جديدة في إسرائيل لرئاسة الحكومة فقط (وهذه هي المرة الوحيدة التي تجري فيها انتخابات لرئاسة الحكومة الإسرائيلية بشكل مباشر ومن دون انتخابات برلمانية مرافقة)، انتُخب في هذه الانتخابات أريئيل شارون رئيسًا للحكومة على وقع انهيار مسارات المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ليصبح مهندس الاجتياح الإسرائيلي إلى لبنان في العام ١٩٨٢ رئيسًا للوزراء على الرغم من توصية لجنة التحقيق الرسمية لأحداث مجزرة صبرا وشاتيلا (لجنة كاهان) بمنعه من إشغال منصب وزير الأمن مرة أخرى.

ولعل وجود شارون رئيسًا للوزراء، وهو الذي اكتوى بالنار اللبنانية، ساعد من جهة على منع تدحرج الاشتباكات اللبنانية الإسرائيلية على الحدود وخصوصًا في مزارع شبعا وتلال كفر شوبا اللتين لا تزالان محتلتين من قبل إسرائيل، إلى مواجهة وإلى حرب كاملة. حتى عندما قام حزب الله بعملية أسر ثلاثة جنود إسرائيليين واستدراج رجل أعمال إسرائيلي وضابط سابق هو الحنان تنبّاوم إلى لبنان وأسره هناك، لم يؤدِ هذا الأمر لاحقًا ومع وصول شارون إلى الحكم إلى فتح حرب شاملة نتيجة معادلة من الردع المتبادل استطاع حزب الله التوصل إليها مقابل إسرائيل، لا بل أكثر من ذلك، توصلت إسرائيل تحت قيادة شارون إلى تفاهم بالتفاوض غير المباشر وعبر الوسيط الألماني للقيام بعملية تبادل أسرى مع حزب الله حررت إسرائيل بموجبها غالبية الأسرى اللبنانيين مقابل الحصول على جثث الجنود واسترجاع الحنان تنبّاوم في العام ٢٠٠٤.[١٨]

في نهاية العام ٢٠٠٥، دخل شارون إلى غيبوبة نتيجة جلطة دماغية وبالتالي فتح الطريق لتولي القائم بأعماله أيهود أولمرت منصب رئيس الحكومة ورئيس حزب «كاديما» الذي أقامه شارون. في شهر تموز من العام ٢٠٠٦ قام حزب الله بعملية إضافية لمحاولة أسر جنود إسرائيليين وبالفعل استطاع أسر جنديين (لاحقًا يتم معرفة أن الجنديين كانا قد قتلا خلال محاولة عملية الأسر)، من دون أن يتوقع ردة فعل للقيادة الإسرائيلية الجديدة (المتمثلة برئيس حكومة جديد ووزير أمن جديد هو زعيم حزب العمل الشريك في الائتلاف الحكومي، عمير بيريتس) التي أرادت من جهة إثبات ذاتها أمام الرأي العام الإسرائيلي ومن جهة أخرى إعادة تحديد قوانين اللعبة في مقابل حزب الله. كذلك كانت القيادة الإسرائيلية الجديدة متحررة من شبح لبنان الذي لاحق رئيس الوزراء السابق، أريئيل شارون.

وبالتالي، بدأ الجيش الإسرائيلي بحرب جديدة ضد لبنان في عملية عسكرية أطلق عليها إسرائيليًا عملية «تغيير الاتجاه»، في إشارة مبطنة إلى أن الردع والعلاقات الإسرائيلية اللبنانية وخصوصًا مع مقاومة حزب الله لم تعد محتملة وهي تذهب في اتجاه خاطئ وفي غير صالح إسرائيل مما يحتاج إلى «تغيير الاتجاه» في هذه العلاقات لإعادة الردع والمبادرة ليد الجيش الإسرائيلي.

إلا أن «حرب لبنان الثانية» كما اصطلح على تسميتها لاحقًا كانت بعيدة جدًا عن كونها انتصارًا إسرائيليًا كما أرادتها القيادة الجديدة. فبعد ٣٣ يومًا من الحرب الشاملة لم يستطع الجيش الإسرائيلي اجتثاث حزب الله من لبنان، بل بالعكس، حاز الحزب على تعاطف أوساط واسعة من العالم العربي نتيجة وقوفه بوجه إسرائيل، وكذلك نتيجة تسويق الحزب لهذا الصراع كنصر «إلهي» تم تحقيقه.[١٩]

وصلت خسائر لبنان من الحرب بحسب مصادر لبنانية إلى أكثر من ألف ضحية مدنية، بالإضافة الى أكثر من ٢٠٠ مقاتل من حزب الله وأكثر من ٦٠ مقاتلًا من الجيش اللبناني ومن

أسست نهاية حرب العام ٢٠٠٦ لمعادلة ردع متبادل إسرائيلية لبنانية (حزب الله)، وهو الأمر الذي لا يزال ثابتًا على مدى أكثر من ١٦ عامًا. لكن اكتشاف حقول الغاز على الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط كانت نقطة تحول هددت استمرار حالة «الهدنة» المتوترة على الحدود الإسرائيلية-اللبنانية التي تمكنت من النجاة من مفارق سياسية وأمنية في غاية الحساسية، مثل الحرب الأهلية السورية واغتيال قيادات وازنة من حزب الله مثل عماد مغنية.

حركات مقاومة لبنانية غير حزب الله، بالإضافة إلى أكثر من ٣٨ ألف جريح لبناني، وتدمير أكثر من ١٠ آلاف منزل، بالإضافة إلى تضرر أكثر من ٢٢٥٠٠ منزل آخر.

في المقابل، لم تكن الخسائر الإسرائيلية بحسب المصادر الإسرائيلية بالبسيطة على الإطلاق، خصوصًا إذا ما قورنت بمواجهات سابقة، إذ قتل ١١٩ جنديًا إسرائيليًا بالإضافة الى مقتل ٤٤ مواطنًا إسرائيليًا نتيجة الضربات الصاروخية التي وجهها حزب الله إلى العمق الإسرائيلي. كذلك تضرر أكثر من ١٥ ألف منزل وتم نزوح نحو مليون مواطن إسرائيلي من شمال البلاد خوفًا من الحرب.[٢٠]

أسست نهاية الحرب لمعادلة ردع متبادل إسرائيلية لبنانية (حزب الله)، وهو الأمر الذي لا يزال ثابتًا على مدى أكثر من ١٦ عامًا. لكن اكتشاف حقول الغاز على الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط كانت نقطة تحول هددت استمرار حالة «الهدنة» المتوترة على الحدود الإسرائيلية-اللبنانية التي تمكنت من النجاة من مفارق سياسية وأمنية في غاية الحساسية، مثل الحرب الأهلية السورية واغتيال قيادات وازنة من حزب الله مثل عماد مغنية، وكذلك اكتشاف أنفاق عسكرية أنشأها حزب الله تحت الحدود الإسرائيلية-اللبنانية لاستخدامها في حالة نشوب الحرب.

لكن تحديد الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان وضع تحديًا مركبًا أمام الطرفين، فهو بالإضافة لبعده الوطني والسياسي الحساس كما تحديد الحدود البرية الإسرائيلية-اللبنانية، بمثابة عامل اقتصادي جبّار يدخل إلى المعادلة إذ إن الحديث يدور عن مخزون غازي تتجاوز قيمته مليارات الدولارات موجود على المحك.

الغاز: نقطة التقاء المصالح؟

في السابع والعشرين من تشرين الأول من العام ٢٠٢٢ قام الرئيس اللبناني ميشيل عون من جهة، ورئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لبيد من جهة أخرى بالتوقيع كلًا على حدة ومن دون التقاءهما أو حتى التوقيع على الورق نفسه (حتى لا يتجاور التوقيعان بما كان من الممكن أن يعتبر تطبيعًا لبنانيًا مع إسرائيل) على وثائق ترسيم الحدود البحرية اللبنانية-الإسرائيلية وخصوصًا الحدود الاقتصادية في ما يخص إمكانية استخراج الغاز من المناطق الخاصة بكل من إسرائيل ولبنان.

أخذت المحادثات غير المباشرة والأخذ والرد حول الموضوع أكثر من عشر سنوات إلى أن تم التوصل إلى الاتفاق غير المباشر بوساطة أميركية وبما يسمح للجانبين بالبدء بعمليات استخراج الغاز من حقل «قانا» من الجهة اللبنانية ومن حقل «كريش» من الجهة الإسرائيلية. كانت المفاوضات ولغة التهديدات المتبادلة قد أخذت منحى التصعيد في الفترة التي سبقت التوقيع حيث قام الجانب اللبناني متمثلًا بحزب الله وخصوصًا أمينه العام بالتهديد بأن عدم منح الجانب اللبناني حقوقه الكاملة بثروته الغازية يعني عمليًا التوجه نحو الصدام العسكري ومنع كذلك الجانب الإسرائيلي من التمتع بمصادر الغاز الخاصة به لأنها ستكون مستهدفة من قبل المقاومة اللبنانية. وللتدليل على جدية التهديد قام حزب الله في تموز من العام ٢٠٢٢ بتسيير طائرات عدّة من دون طيار باتجاه حقل «كريش» في رسائل مضمرة حول جدية نية حزب الله وقدرته على استهداف أماكن ونقاط حيوية إسرائيلية.[٢١]

اعتبر الطرف الإسرائيلي والطرف اللبناني كل من جهته التوصل إلى الاتفاق بمثابة نجاح لموقفه أي أن الحالة كانت عبارة عن win-win لكلا الطرفين.

حرب لبنان الثانية (٢٠٠٦): «كي الوعي الإسرائيلي». (أرشيفية)

فبحسب ورقة بحثية أصدرها مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) اعتبر الباحثون (وبضمنهم عسكريون سابقون) أن حالة الردع المتبادل بين إسرائيل وحزب الله أتت أكلها لكلا الطرفين وساعدت على التوصل إلى اتفاق من الممكن أن يفتح الطريق لتفاهمات مستقبلية أيضًا بين إسرائيل والدولة اللبنانية، على أمل ضعف حزب الله في المستقبل نتيجة الأوضاع الاقتصادية الخانقة في لبنان.[٢٢]

الحقيقة هي أنه اجتمعت ظروف عدّة -خاصة في أكتوبر من العام ٢٠٢٢ - أدت إلى توصل الطرفين إلى الاتفاق المذكور حيث إن لبنان تواجد ولا يزال في حالة اقتصادية منهارة تمامًا وبحاجة لكل بارقة أمل اقتصادية حتى لو كانت ثمار التنقيب عن الغاز في حقل "قانا" سوف يتم الاستفادة منها فقط بعد أعوام عدّة، إلا أن الأمر كان بمثابة حقنة أمل للبنانيين لإمكانية الحصول على فوائد اقتصادية كبيرة مستقبلًا وبارقة أمل لعودة حالة من الاستقرار النسبي الذي افتقده اللبنانيون بشكل كامل منذ العام ٢٠١٩ وزاد الطين بلة الانفجار الغامض في مرفأ بيروت في آب من العام ٢٠٢٠، ووصول الدولة اللبنانية إلى حافة الإفلاس الاقتصادي التام.

أضف إلى جميع هذه الأحداث عاملاً إضافيًا ساعد على التوصل إلى الاتفاق وهو محاولة تسريع الوصول إلى حل وإلى اتفاق من قبل الحكومتين الإسرائيلية واللبنانية نتيجة تزامن انتهاء فترة رئاسة الرئيس اللبناني ميشيل عون نهاية شهر تشرين الأول من العام نفسه، وبالتالي الحاجة إلى الوصول إلى اتفاق وإعطاء شيء من الأمل لأبناء شعبه «كهدية نهاية خدمة»، وفي المقابل مسارعة الحكومة الإسرائيلية إلى التوقيع على الاتفاق قبل الانتخابات النيابية التي كانت على بعد أيام (في الأول من تشرين الثاني ٢٠٢٢) والتي أظهرت المؤشرات الأولية أن الحكومة الإسرائيلية بقيادة لبيد ذاهبة إلى الخسارة لصالح ائتلاف يميني برئاسة بنيامين نتانياهو رئيس المعارضة، وهو الأمر الذي حدث بالفعل.

من جهة أخرى، اعتبر حزب الله أنه مرة أخرى انتصر، وأظهر أهمية إبقاء سلاح المقاومة كقوة رادعة في وجه إسرائيل معتبرًا أنه من دون هذا السلاح ومن دون معادلة الردع المتبادل ما كان بالإمكان التوصل لهذا الاتفاق و«تخليص حق لبنان» بمياهه وثرواته الطبيعية من إسرائيل. الأمر المثير للسخرية هو أن تدعيم موقف حزب الله حول الإنجاز غير المسبوق للمقاومة اللبنانية جاء بالذات من طرف المعارضة الإسرائيلية اليمينية في ذلك الوقت ورئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو الذي اعتبر الاتفاق (ولأسباب سياسية واضحة، وبغرض

المماحكة السياسية مع الحكومة الإسرائيلية) انتصارًا لحزب الله وشكل ضربة موجعة جدًا للردع الإسرائيلي وللموقف الإستراتيجي الإسرائيلي.

لكن في المجمل، كان هناك شبه إجماع من قبل مختلف الأطراف على أن الاتفاقية كانت في صالح جميع الأطراف، وبالتالي خرج الجميع «منتصرًا».

بعض الأفكار والاستخلاصات

شهد قطار العلاقات الإسرائيلية اللبنانية الكثير من التغييرات كما شهد الكثير من الصعود والهبوط على مدار أكثر من ٧٥ عامًا، حيث ان هذه العلاقات تعود إلى ما قبل قيام إسرائيل، وحتى في مرحلة ما يسمى «اليشوف" أو "الدولة التي على الطريق".

الأمر الواضح كل الوضوح أن إسرائيل لم تُجد في كل هذه الفترة السباحة في الوحل اللبناني. فعلى الرغم من ضعف الدولة اللبنانية وتفتتها في فترات مختلفة ووجود الصراعات الطائفية والسياسية والاجتماعية فلم تستطع إسرائيل الوصول إلى مكانة «متوجة الملوك» في الخارطة اللبنانية، حيث إن حلم بعض القيادات الإسرائيلية في فعل ذلك تهاوى تمامًا مع اغتيال الحليف الأقرب الذي وصل إلى أقرب مسافة ممكنة من تحقيق هذا الحلم، وهو بشير الجميل.

على الرغم من أن سنوات الحرب الأهلية اللبنانية، شكلت فرصة لإسرائيل لطرد الفصائل الفلسطينية من حدودها الشمالية، فإن الجهل التام بالتعقيدات اللبنانية وبخصوصية القوى الجديدة التي أخذت تتكون في لبنان بشكل عام وبين أبناء الطائفة الشيعية بشكل خاص، شكل «عقب آخيل" للسياسة الإسرائيلية في لبنان. فإسرائيل بالذات هي التي فتحت الباب أمام حزب الله ليرث منظمة التحرير الفلسطينية في الجنوب اللبناني، ليشكل بدوره، وبدعم إيراني لا محدود، مقاومة أكثر تنظيمًا وأكثر اتصالًا بالبيئة المحيطة بها في الجنوب اللبناني وبالتالي أكثر قدرة على إيجاع الإسرائيليين أمنيًا وعسكريًا وهو الأمر الذي شهدناه في أكثر من منعطف تاريخي، من حرب الاستنزاف التي شنها حزب الله طوال العقد العاشر من القرن العشرين وصولًا إلى الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني، إلى عمليات الأسر والتبادل وصولًا إلى «حرب لبنان الثانية» بالتوصيف الإسرائيلي أو «حرب تموز» بالتوصيف اللبناني، وحتى اتفاقية الحدود البحرية الاقتصادية التي نظمت موضوع التنقيب والاستفادة من حقول الغاز المواجهة للشواطئ اللبنانية والإسرائيلية في اتفاق هو أقرب ما يكون إلى إعادة تثمير تلاقي المصالح الاقتصادية للطرفين من أجل تدعيم كل طرف روايته من جهة و«جيبه» من الجهة الأخرى.

هوامش

١ Yuval Arnon-Ohana & Arieh Yudfat, *PLO: A Portrait of an Organization* (Tel-Aviv: Ma'arev Library, ١٩٨٥), ١٣٨; كذلك انظر إلى فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث: من الإمارة إلى اتفاق الطائف.** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر)، ٢٦٢.

٢ John K. Cooley, "The Palestinians" in *Lebanon in Crisis: Participants and Issues*, edited by Edward Haley & Lewis W. Snider, New York: Syracuse University Press, 1979, pp. 29-31.

٣ يزيد الصايغ، **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٩-١٩٩٣.** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢).

٤ كمال حمدان، **الأزمة اللبنانية: الطوائف الدينية، الطبقات الاجتماعية والهوية الوطنية.** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٨)، 207-206.

٥ طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، 289-288; Mackey, *Death of a Nation,* p.138.

٦ Cooley, "The Palestinians", p. 53.

٧ شمعون شابيرا، **حزب الله: بين إيران ولبنان.** (تل أبيب: هكيبوتس هموحاد، ٢٠٠٠)، ٤٥-٤٦. كذلك لدى طرابلسي، **تاريخ لبنان**، ٣١٦.

٨ طرابلسي، ٣٥٢.

٩ يزيد صايغ، ٥١٨-٥٢٧.

١٠ Laleh Khalili, *Heroes and Martyrs of Palestine: The Politics of National Commemoration*, Cambridge: Cambridge University Press, 2007, p. 47.

١١ حمدان، 207.

١٢ تقرير المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. مقتبس لدى سمير قصير، **حرب لبنان: من الشقاق الوطني إلى النزاع الإقليمي ١٩٧٥-١٩٨٢**. (بيروت: دار النهار، 2007).

١٣ يمكن القراءة عن هذه الخطة في مصادر إسرائيلية عدّة من ضمنها كتاب صدر حديثًا للباحث إيلي فودة حول العلاقات السرية العربية الإسرائيلية تحت عنوان: **من العشيقة السرية الى الحبيبة الشرعية: العلاقات السرية بين إسرائيل وبين الدول والأقليات في الشرق الأوسط، ١٩٤٨- ٢٠٢٠.** (تل أبيب: عام عوفد، ٢٠٢٢) (بالعبرية)

١٤ أمل سعد غريب، **حزب الله: الدين والسياسة**. (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢)، ١٧.

١٥ Ahmad N Hamzeh. *In the Path of Hizbullah*. New York: Syracuse University Press. 2004, pp.15-19.

١٦ تأسس هذا الحزب أساسًا في العراق وبتأثير من أفكار رجل الدين والمفكر الشيعي آية الله محمد باقر الصدر.

١٧ Hmazeh, *In the Path of Hizbullah*, p.24

١٨ إيال زيسر. **لبنان: دماء في الأرز**. تل-أبيب: كاف أدوم، ٢٠٠٩: ٢٢٦-٢٣١.

١٩ عبد كناعنة، **هيمنة المقاومة: حزب الله في لبنان**. (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٩).

٢٠ زيسر، **دماء في الأرز**، ٣١٠-٣١١.

٢١ صحيفة «الأخبار» ٤ تموز ٢٠٢٢.

٢٢ يورم شفيتسر، عنات شبيرا ودودي سيمان طوف، «حزب الله يعطي الغاز: معركة المنظمة حول «كاريش»». ورقة بحثية لمركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، ٣١ تشرين الأول ٢٠٢٢.

٢٣ Yuval Arnon-Ohana & Arieh Yudfat, *PLO: A Portrait of an Organization* (Tel-Aviv: Ma'arev Library, ١٩٨٥), ١٣٨; كذلك انظر إلى فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث: من الإمارة إلى اتفاق الطائف.** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر)، ٢٦٢.

٢٤ John K. Cooley, "The Palestinians" in *Lebanon in Crisis: Participants and Issues*, edited by Edward Haley & Lewis W. Snider, New York: Syracuse University Press, 1979, pp. 29-31.

٢٥ يزيد الصايغ، **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٩-١٩٩٣.** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢).

٢٦ كمال حمدان، **الأزمة اللبنانية: الطوائف الدينية، الطبقات الاجتماعية والهوية الوطنية.** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٨)، ٢٠٦-٢٠٧.

٢٧ طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، ٢٨٨-٢٨٩; Mackey, *Death of a Nation,* p.138.

٢٨ Cooley, "The Palestinians", p. 53.

٢٩ شمعون شابيرا، **حزب الله: بين إيران ولبنان.** (تل أبيب: هكيبوتس هموحاد، ٢٠٠٠)، ٤٥-٤٦. كذلك لدى طرابلسي، **تاريخ لبنان**، ٣١٦.

٣٠ طرابلسي، ٣٥٢.

٣١ يزيد صايغ، ٥١٨-٥٢٧.

٣٢ Laleh Khalili, *Heroes and Martyrs of Palestine: The Politics of National Commemoration*, Cambridge: Cambridge University Press, 2007, p. 47.

٣٣ حمدان، ٢٠٧.

٣٤ تقرير المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. مقتبس لدى سمير قصير، **حرب لبنان: من الشقاق الوطني إلى النزاع الإقليمي ١٩٧٥-١٩٨٢**. (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٧).

٣٥ يمكن القراءة عن هذه الخطة في مصادر إسرائيلية عدّة من ضمنها كتاب صدر حديثًا للباحث إيلي فودة حول العلاقات السرية العربية الإسرائيلية تحت عنوان: **من العشيقة السرية الى الحبيبة الشرعية: العلاقات السرية بين إسرائيل وبين الدول والأقليات في الشرق الأوسط، ١٩٤٨- ٢٠٢٠.** (تل أبيب: عام عوفد، ٢٠٢٢) (بالعبرية)

٣٦ أمل سعد غريب، **حزب الله: الدين والسياسة**. (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢)، ١٧.

٣٧ Ahmad N Hamzeh. *In the Path of Hizbullah*. New York: Syracuse University Press. 2004, pp.15-19.

٣٨ تأسس هذا الحزب أساسًا في العراق وبتأثير من أفكار رجل الدين والمفكر الشيعي آية الله محمد باقر الصدر.

٣٩ Hmazeh, *In the Path of Hizbullah*, p.24

٤٠ إيال زيسر. **لبنان: دماء في الأرز**. تل-أبيب: كاف أدوم، ٢٠٠٩: ٢٢٦-٢٣١.

٤١ عبد كناعنة، **هيمنة المقاومة: حزب الله في لبنان**. (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٩).

٤٢ زيسر، **دماء في الأرز**، ٣١٠-٣١١.

٤٣ صحيفة «الأخبار» ٤ تموز ٢٠٢٢.

٤٤ يورم شفيتسر، عنات شبيرا ودودي سيمان طوف، «حزب الله يعطي الغاز: معركة المنظمة حول «كاريش»». ورقة بحثية لمركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، ٣١ تشرين الأول ٢٠٢٢.